السودان يمنع مشاركة المجتمع المدني في المراجعة التي تقودها الأمم المتحدة لسجله في مجال حقوق الإنسان

(31 مارس/آذار 2016) قالت 36 جماعة سودانية ودولية وسبع شخصيات سودانية بارزة اليوم إن الجهود التي تقوم بها حكومة السودان لعرقلة مشاركة نشطاء المجتمع المدني في عملية المراجعة التي تقودها الأمم المتحدة لسجل البلاد في مجال حقوق الإنسان غير مقبولة وتكشف عن ازدراء سافر لا للمدافعين عن حقوق الإنسان في السودان فحسب، بل ولمعايير حقوق الإنسان و"مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة كذلك.

واعترض مسؤولو الأمن في مطار الخرطوم الدولي أربعة من ممثلي المجتمع المدني السوداني وهم في طريقهم لحضور اجتماع رفيع المستوى بشأن حقوق الإنسان مع دبلوماسيين عُقِدَ في جنيف اليوم، 31 ماس/آذار. وقد نظمت الاجتماع المنظمة الدولية غير الحكومية "يو بي آر إينفو" للإعداد للمراجعة الدورية العالمية لسجل السودان التي ستُجرَى في مايو/أيار.

وكان ممثلو المجتمع المدني الأربعة متوجهين عبر مسارات مختلفة إلى جنيف في الفترة بين 23 و28 مارس/آذار. وفي كل حالة من الحالات الأربع، اعترض ضباط من "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" السوداني يرتدون الثياب المدنية الشخص المعني بعد انتهائه من تسليم الحقائب، وقبل مروره بإجراءات الجوازات، وصادروا جواز سفره.

ولم يُبَلَّغ الممثلون الأربعة – وهم المحامي البارز المعني بحقوق الإنسان السيد صالح محمود عثمان، ومديرة "جمعية عصماء للتنمية" السيدة سوسن حسن الشوية، ورئيس "شبكة حقوق الإنسان والمساعدة القانونية" الدكتور معاوية شداد، ورئيس "لجنة التضامن السودانية" السيد صديق يوسف – بأي سبب لمنعهم من السفر.

وقالت الجماعات السودانية والدولية الست والثلاثون والشخصيات السودانية السبع البارزة "ينبغي للسودان أن يعيد جوازات السفر على الفور ويسمح للمجتمع المدني بالمشاركة بحرية في عملية المراجعة الدورية العالمية دون خوف من انتقام أو ترهيب. الإجراءات الغاشمة التي قام بها جهاز الأمن والمخابرات الوطني أخيراً هي مظاهر لاستراتيجية أوسع لترهيب ومضايقة المدافعين عن

حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني المستقلين الذين قد يتعرضون بالانتقاد لوضع حقوق الإنسان في البلاد."

ودعت المنظمات الموقعة كذلك رئيس "مجلس حقوق الإنسان"، السفير تشوي كيونغليم، للنهوض بمسؤولياته والتدخل لدى حكومة السودان، وضمان رفع كل القيود وإمكان مشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني السودانية في المراجعة الدورية العالمية لملف السودان بحرية ودون خوف من التعرض للاعتقال، أو الاحتجاز، أو المضايقة، أو الانتقام.

ويمنح "قانون الأمن الوطني" السوداني لعام 2010 ضباط "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" سلطات واسعة تتيح لهم القبض على الأفراد واحتجازهم لمدد تقرب من أربعة أشهر ونصف الشهر دون عرضهم على القضاء، وهي مدة تتجاوز كثيراً المعايير الدولية. وقد استخدمت السلطات هذا القانون وغيره لترهيب وإخراس المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، وأعضاء المعارضة السياسية، وغيرهم.

ويستخدم "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" كذلك بطريقة معتادة سلطات التفتيش والضبط التي يتيحها له "قانون الأمن الوطني" لسنة 2010 في تقويض حرية تكوين الجمعيات، والتعبير، والتجمع السلمي، بما في ذلك عرقلة أو إلغاء المؤتمرات والندوات التي ينظمها المجتمع المدني، ومصادرة الأرصدة والأصول الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، وممارسة الرقابة من خلال مصادرة أعداد كاملة من الصحف المطبوعة.

وقالت المنظمات "ينبغي لمجلس حقوق الإنسان ودوله الأعضاء إدانة القيود المشددة المفروضة على المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني في السودان، بما في ذلك الإجراءات الانتقامية التي يتعرضون لها لتواصلهم مع آليات الأمم المتحدة. وينبغي للدول أن تدعو السودان إلى أن يرفع على الفور القيود التعسفية المفروضة على المجتمع المدني المستقل، وأن يضمن إمكان قيام المدافعين عن حقوق الإنسان بعملهم في بيئة آمنة تمكنهم من العمل متخذا الإجراءات اللازمة لذلك ومن بينها إجراء الإصلاحات اللازمة لقانون الأمن الوطني لعام 2010."

قائمة الموقعين

1. "المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام"
2. "مركز الخاتم عدلان للاستنارة"
3. "مؤسسة الكرامة"
4. منظمة العفو الدولية
5. "مركز عون"
6. "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان"
7. "الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية"
8. "كونفيدرالية منظمات المجتمع المدني السودانية"
9. "هيئة محامي دارفور"
10. "مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي"
11. "مؤسسة مواجهة الماضي من أجل المستقبل"
12. "دار الحرية" (فريدوم هاوس)
13. "منظمة حقوق الإنسان والتنمية"
14. "شبكة حقوق الإنسان"
15. منظمة هيومن رايتس ووتش
16. "اللجنة الدولية للحقوقيين"– كينيا
17. منظمة "مشروع العدالة الدولية"
18. "الخدمات الدولية لحقوق الإنسان"
19. "المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين"
20. "صحفيون من أجل حقوق الإنسان" – السودان
21. "المنظمة الوطنية لمراقبي حقوق الإنسان"

22. "بيبول فور سودان"

23. "مهارات من أجل جبال النوبة"

24. "مركز التقاضي لجنوب القارة الأفريقية"

25. "المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً"

26. "الهيئة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات"

27. "سودان كونسورتيوم"

28. "الشبكة السودانية للمدافعين عن حقوق الإنسان"

29. "مبادرة حقوق الإنسان السودانية"

30. "منظمة السودان للتنمية الاجتماعية"

31. "سودان أنليميتيد"

32. "جمعية الاتصالات التقدمية"

33. "يو بي آر إينفو"

34. "شَنّ السلام"

35. "شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في غرب أفريقيا"

36. "المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب"، في إطار "مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان"

الأفراد

1. أحمد أ سعيد، كبير مستشاري الشؤون الإنسانية لوحدة تنسيق جنوب كردفان والنيل الأزرق
2. عبد الباقي جبريل، نائب رئيس "مركز دارفور للعون والتوثيق"

3. الحاج وراق، رئيس تحرير صحيفة "حريات"
4. صالح عمار، نائب رئيس تحرير صحيفة "التغيير"
5. سوسن الشوية، رئيسة المجلس الاستشاري "لجمعية عصماء للتنمية"
6. صديق يوسف النور، رئيس "لجنة التضامن السودانية"
7. سليمان بالدو، مدافع عن حقوق الإنسان وخبير مستقل في أوضاع حقوق الإنسان في مالي

خلفية

المراجعة الدورية العالمية إحدى آليات "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة ويتم من خلالها مراجعة أوضاع حقوق الإنسان في كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جانب الدول الأخرى في إطار دورة مدتها أربعة أعوام ونصف العام. ومن المقرر أن تُجرَى المراجعة الخاصة بالسودان في مايو/أيار.